تستطيع أن تمتص حجما أكبر ونسبة اعلى من الخسائر بالقياس لمحدودية الاحتياطي البشري الاسرائيلي ، وذلك متى أمكن اعداد هذا الاحتياطي البشري على النحو المطلوب في الحرب الحديثة ، خاصة وان الصراع العربي المسلح مع اسرائيل ما زالت تحكمه قوانين الحرب القصيرة ، ويبدو أنها ستظل تحكمه لفترة طويلة مقبلة ، ومن ثم فأن المعادلة الصعبة المطروحة على التخطيط الاستراتيجي العسكري العربي هي كيفية اطالة الحرب القصيرة مع الحاق اكبر قدر ممكن من الخسائر البشرية والمادية بالعدو ، مع توفر القدرة على امتصاص الضربات المعادية والخسائر المترتبة عليها ، بحيث تفوق كثيرا قدرة العدو على تحمل الخسائر عند انتهاء مرحلة الصدام المسلح .

وضمن هذا الهامش يمكن للعرب ان يستفيدوا من ميزة تفوقهم البشري الاحصائي.

٢ ــ عنصر الموارد الاقتصادية :

يشمل هذا العنصر القيمة الاجمالية للناتج القومي ، والموارد المالية المتاحة لكل طرف محليا ودوليا ، والثروات الطبيعية المتوفرة من المواد الخام اللازمة للمجهود الحربي ، ومصادر الطاقة المختلفة ، والامكانات الصناعية والزراعية ، والنسبة المستخدمة من الدخل القومي للانفاق الحربي ، والقدرة الاقتصادية والمالية على تحمل الخسائر المادية الخ .

ونظرا لان الصراع العربي ــ الاسرائيلي المسلح يدور حتى الان ، ولمستقبل ليس قصيرا ، ضمن اطار معين من الظروف الخاصة التي لا تخضع لها الحروب التقليدية عامة ، من حيث قصر فترات الصدام المسلح الشامل ومن حيث الاعتماد شبه الكلي للاطراف المشتركة فيه على مصادر تسليح وعتاد وذخيرة خارجية (نظرا لعدم وجود انتاج حربي محلي يعتد به في تقرير مجرى الحرب) ، ومن حيث اعتماد هذه الاطراف بدرجات ونوعيات مختلفة على المساعدات الخارجية في تمويل صفقات الاسلحة الرئيسية ، فان عددا من عوامل العنصر الاقتصادي في حسابات ميزان القوى التقليدي ، لا تحتل الاهمية نفسها التي تحتلها عند دراسة هذا العنصر بالنسبة لدول اخرى دخلت أو من المحتمل ان تدخل في صراعات مسلحة مع دول مماثلة لها في مستوى التطور الصناعي والاقتصادي . ومن الامثلة على ذلك ان وجود المواد الخام اللازمة للانتاج والمجهود الحربيين كالحديد والمنجنيز والنحاس والنفط والمطاط لدى دول المواجهة العربية او اسرائيل لا يمثل ، حتى الان ، عنصرا هاما من عناصر الموارد الاقتصادية اللازمة لادارة الحرب ، مثلما كان الحال خلال الحرب العالمية الثانية لدى المانيا وايطاليا واليابان من جهة والولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفييتي من جهة اخرى ، فأي قدر متوسط من المخزون في المحروقات لدى مصر وسوريا من جهة واسرائيل من جهة اخرى كان كافيا لتشغيل عجلة المجهود الحربي والعمليات العسكرية خلال حربي ١٩٦٧ و ١٩٧٣ ، وكذلك الحال بالنسبة للمنتجات الزراعية والصناعية التي تلعب دورا هاما في تعزيز القدرة الدفاعية لاطراف الصراع ، من حيث توفيرها لكثير من متطلبات القوات المسلحة والسكان المدنيين دون الاضطرار الى القاء مزيد من الاعباء المالية على ميزان المدفوعات ورصيد العملة الصعبة ، ولكنه في الوقت نفسه ليس الدور الذي تلعبه كميات ونوعيات هذه المنتجات في الحروب العادية الاخرى التي تسري عليها كل قوانين الحرب .

ولذلك فان عنصر الموارد الاقتصادية في حسابات ميزان القوى بين دول المواجهة العربية واسرائيل يتركز اساسا في القيمة المالية لهذه الموارد المتمثلة في اجمالي الناتج القومي والدخل القومي ، وما ينتجه ذلك من موارد مالية لازمة للدفاع ولدعم القاعدة